مجلس النواب

دائرة البحوث والدراسات النيابية
قسم بحوث الموازنة
تقرير

الدورة الانتخابية الخامسة
السنة التشريعية الثانية
الفصل التشريعي الاول

النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) في ضوء توجهات الانفاق وأولويات البرنامج الحكومي

تستخدم الاوراق البحثية المتنوعة من قبل رئاسة المجلس او اللجان او السيدات والسادة النواب لدعمهم في اداء مهماتهم النيابية حصراً

قسم بحوث الموازنة

ملخص تنفيذي:-

تعد النفقات العامة احدى الوسائل المهمة التي تستخدمها الحكومة بهدف تحقيق دورها في المجالات الاقتصادية والمالية حيث انها تعكس جميع الانشطة العامة، وتبين برامج الحكومة في الميادين المختلفة في شكل اعتمادات تخصص كل منها لتلبية الحاجات العامة للأفراد ، وتحقيق اقصى نفع جماعي ممكن، وتقسم الموازنة حسب الدليل المحاسبي الحكومي الموحد الى نفقات جارية والتي تقسم حسب التصنيف الى (الاداري، الاقتصادي، النوعي، الوظيفي، الجغرافي)، والى النفقات الاستثمارية والتي تصنف على اساس (القطاعات الاقتصادية وعلى اساس التصنيف الاقتصادي)، وسنكتفي في هذه الدراسة بتناول النفقات الجارية حسب الفصول (التصنيف الاقتصادي) واجمالي النفقات (الجارية والاستثمارية) حسب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة (التصنيف الاداري).

تضمن التقرير مقارنة اجمالي التخصيصات للنفقات (الجارية والاستثمارية) المصادق عليها في الموازنة العامة للسنة المالية ٢٠٢١ واجمالي تقديرات هذه النفقات في مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) حسب التصنيف الاقتصادي والتصنيف الاداري، فضلا عن مقارنة هذه النفقات (الجارية والاستثمارية) لبعض الوزارات الخدمية في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢١ ومشروع القانون المشار اليه اعلاه.

اولا:- اجمالي النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ :-

بلغ اجمالي النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) المخطط لها في مشروع قانون الموازنة للسنوات (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) (١٩٩,٠٢٢,١١١,٦٦٣) الف دينار (مائة وتسعة وتسعون ترليون واثنان وعشرون مليار ومائة واحد عشر مليون وستمائة وثلاثة وستون الف دينار)، وبنسبة زيادة عن المصادق عليه في موازنة ٢٠٢١ تصل الى (٥٣.١%)، اذ كانت تبلغ (١٢٩,٩٩٣,٠٠٩,٢٩١) الف دينار، وتوزع اجمالي النفقات العامة في موازنة ٢٠٢٣ على النحو الاتي:-

١- النفقات الجارية:- بلغت النفقات الجارية (١٤٩,٥٥٩,٩٥٩,٩٠٩) الف دينار (مائة وتسعة واربعون ترليون وخمسمائة وتسعة وخمسون مليار وتسعمائة وتسعة وخمسون مليون وتسعمائة وتسعة الف دينار)، وتشكل ما نسبته (٧٥.١%) من اجمالي النفقات العامة، في حين كانت تشكل النفقات الجارية (٧٧.٦%) من اجمالي نفقات موازنة عام ٢٠٢١، توزعت على النحو الاتي:-

أ- **النفقات التشغيلية**:- بلغ اجمالي تقديرات النفقات التشغيلية لسنة ٢٠٢٣ مبلغاً قدره (١٣٣,٢٢١,٦٩٤,٠٠٢) الف دينار (مائة وثلاثة وثلاثون ترليون ومائتان وواحد وعشرون مليار وستمائة واربعة وتسعون مليون واثنان الف دينار)، والتي تشكل نسبة (٦٦.٩%) من اجمالي النفقات العامة في الموازنة ، وبزيادة عن المصادق عليه في موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٤٧.١%)، اذ كانت تبلغ هذه النفقات (٩٠,٥٥٩,١٣٩,٤٨٢) الف دينار .

ب- **المديونية (اقساط الدين الداخلي والخارجي)**:- بلغ اجمالي المبلغ المخطط لاقساط الدين الداخلي والخارجي (١٢,٧٥٠,٩٨١,٠٢١) الف دينار (اثنا عشر ترليون وسبعمائة وخمسون مليار وتسعمائة وواحد وثمانون مليون وواحد وعشرون الف دينار)، بنسبة زيادة عن المصادق عليه في موازنة٢٠٢١ بلغت (٤١.١%)، والتي كانت تبلغ (٩,٠٣٦,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار.

ج - **البرامج الخاصة**[١]:- بلغ اجمالي النفقات المخطط لها في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ لفصل البرامج الخاصة مبلغا قدره (٣,٥٨٧,٢٨٤,٨٨٦) الف دينار (ثلاثة ترليون وخمسمائة وسبعة وثمانون مليار ومائتان واربعة وثمانون مليون وثمانمائة وستة وثمانون الف دينار)، بزيادة تقدر بـ (١٨٤.٥%) عن المصادق عليه في موازنة ٢٠٢١ والتي كانت تبلغ (١,٢٦١,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار، وهذه الزيادة الكبيرة تعود الى تضمين نفقات البرنامج الحكومي ضمن نفقات البرامج الخاصة.

٢- **النفقات الرأسمالية**:- بلغ اجمالي النفقات الرأسمالية المخطط لها في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (٤٩,٤٦٢,١٥١,٧٥٤) الف دينار (تسعة واربعون ترليون واربعمائة واثنان وستون مليار ومائة وواحد وخمسون مليون وسبعمائة واربعة وخمسون الف دينار)، والتي تشكل ما نسبته (٢٤.٩%) من اجمالي الموازنة العامة،

[١]- بلغت البرامج الخاصة كما وردت في (المادة-٢-١-ج) من مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (٣,٥٨٧,٢٨٤,٨٨٦) الف دينار، ومنها مبلغ (١,٤٦١,٩١٠,٠٠٠) الف دينار لاولويات البرنامج الحكومي، في حين بلغ فصل البرامج الخاصة في الجدول (هـ) المرفق بمشروع القانون (٢,١٢٥,٣٧٤,٨٨٦) الف دينار والذي جاء مغايراً لما جاء في المادة المذكورة ومستقلا بعمود عن البرنامج الحكومي .

وبزيادة عن المصادق عليه في قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٦٩.٧%)، والتي كانت تبلغ (٢٩,١٣٦,٨٦٩,٨٠٩) الف دينار، اذ توزعت النفقات الرأسمالية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ على النحو الاتي:-

أ- **النفقات الرأسمالية / الموجودات الثابتة**[٢] - بلغت هذه النفقات في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (١,١٥٧,٥٨٧,٤٢٣) الف دينار (ترليون ومائة وسبعة وخمسون مليار وخمسمائة وسبعة وثمانين مليون واربعمائة وثلاثة وعشرين الف دينار)، بزيادة عن المصادق عليه في قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (١١٨%)، اذ كانت تبلغ (٥٣١,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار.

ب- **المشاريع الاستثمارية المحلية**:- بلغ مقدار هذه النفقات في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (٣٨,٣٣٩,٦٠٩,٣٣١) الف دينار (ثمانية وثلاثون ترليون وثلاثمائة وتسعة وثلاثون مليار وستمائة وتسعة مليون وثلاثمائة وواحد وثلاثون الف دينار)، بزيادة عن المصادق عليه في قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٦٢.٩%)، اذ كانت تبلغ (٢٣,٥٣٢,٥٦٩,٨٠٩) الف دينار.

ج- **المشاريع الاستثمارية الممولة من القروض الاجنبية**:- بلغ مقدار النفقات المخطط لها في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (٩,٩٤٦,٧٥٥,٠٠٠) الف دينار (تسعة ترليون وتسعمائة وستة واربعون مليار وسبعمائة وخمسة وخمسون مليون دينار)، بزيادة عما كان مصادقاً عليه في قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (١١٧.٥%)، اذ كانت تبلغ (٤,٥٧٣,٣٠٠,٠٠٠) الف دينار.

د- **المشاريع الاستثمارية الممولة من المصرف العراقي للتجارة**:- بلغ اجمالي النفقات المخطط لها مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (١٨,٢٠٠,٠٠٠) الف دينار (ثمانية عشر مليار ومائتان مليون دينار)، بانخفاض عن المصادق عليه في قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٩٦.٤%)، اذ كانت تبلغ (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار.

٣- **احتياطي الطوارئ**:- خصص مبلغ مقداره (٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار (خمسمائة مليار دينار) لاحتياطي الطوارئ من اصل النفقات التشغيلية البالغة (١٣٣,٢٢١,٦٩٤,٠٠٢) الف دينار في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣، بزيادة عن النفقات المصادق عليها في موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٢٣٣%)، اذ كانت تبلغ (١٥٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار.

٤- تم تخصيص مبلغ مقداره (٢,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار (اثنان ترليون وخمسمائة مليار دينار)، لاعمار وتنمية مشاريع في المحافظات كافة من اصل النفقات الرأسمالية البالغة (٤٩,٤٦٢,١٥١,٧٥٤) الف دينار في مشروع قانون ٢٠٢٣، بانخفاض عن المصادق عليه في قانون موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٣٧.٥%)، اذ كانت تبلغ (١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) الف دينار.

[٢] النفقات الرأسمالية/ الموجودات الثابتة التي وردت تحت بند (جارية) في جدول (هـ) من مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) يشار اليها في تقسيم النفقات حسب الفصول بالموجودات غير المالية ضمن النفقات الجارية للمحافظات حسب تبويب البيانات الواردة الينا من قبل وزارة المالية/ دائرة المحاسبة.

ثانيا- مقارنة تقديرات النفقات في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بالنفقات المصادق عليها في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢١:-

أ-التصنيف الاقتصادي لاجمالي النفقات الجارية(التشغيلية-المديونية-البرامج الخاصة) حسب الفصول:

جدول (١) النفقات الجارية حسب الفصول في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢١، وفقا للتصنيف الاقتصادي

المفردات	النفقات الجارية ٢٠٢١ ألف دينار(١) (المصادق عليها)	النفقات الجارية ٢٠٢٣ ألف دينار(٢) (تقديرات)	الاهمية النسبية لبنود الانفاق في موازنة ٢٠٢٣ %	نسبة التغير ١/٢ %
تعويضات الموظفين	٤٤,٩٤٥,٢٠١,١٦٨	٥٩,٠١٤,٤٩١,٦١٨	٣٩.٤٦	٣١.٣٠
المستلزمات الخدمية	١,٢١٩,٦٣٩,٩٨٢	٥,٦٤٩,٢٩٤,٠٢٣	٣.٧٨	٣٦٣.١٩
المستلزمات السلعية	٩,٨١٧,٨٠٢,٧٤٠	١٥,١٤٦,٣١٢,٦٣٠	١٠.١٣	٥٤.٢٧
صيانة الموجودات	٩٣٨,٤٢٩,٨٨٦	١,١٧٠,٩٨٥,٤٧٩	٠.٧٨	٢٤.٧٨
البرنامج الحكومي		١,٤٦١,٩١٠,٠٠٠	٠.٩٨	-
المديونية	٩,٠٣٦,٠٠٠,٠٠٠	١٢,٧٥٠,٩٨١,٠٢١	٨.٥٣	٤١.١١
المنح والاعانات وخدمة الدين	١٣,٦٩٠,٢٨٨,٢٨٧	٢٣,٦٣٧,٦١١,٣٨٧	١٥.٨٠	٧٢.٦٦
الالتزامات والمساهمات والمساعدات	٣٦٦,٨٨٥,٥٨٣	٦٦١,٨٦٨,٠٧١	٠.٤٤	٨٠.٤٠
البرامج الخاصة	١,٢٦١,٠٠٠,٠٠٠	٢,١٢٥,٣٧٤,٨٨٦	١.٤٢	٦٨.٥٥
الرعاية الاجتماعية	١٩,٥٨٠,٨٩١,٨٣٦	٢٧,٩٤١,١٣٠,٧٩٤	١٨.٦٨	٤٢.٧٠
المجموع	١٠٠,٨٥٦,١٣٩,٤٨٢	١٤٩,٥٥٩,٩٥٩,٩٠٩	١٠٠	٤٨.٢٩

يلاحظ من الجدول رقم (١) عدم ورود النفقات الرأسمالية ضمن فصول النفقات الجارية في قانون موازنة ٢٠٢١ وفي مشروع قانون ٢٠٢٣ وانما وردت منفصلة ومقسمة الى (جارية، استثمارية، استثماري البرنامج الحكومي، اجمالي الاستثماري)، وحسب قانون الادارة المالية رقم ٦ لعام ٢٠١٩ والمنشور في الوقائع العراقية بالرقم ٤٥٥٠، جاء في المادة (١/ سادسا) منه ان النفقات الراسمالية لا تدخل ضمن المشروع الاستثماري، وترد ضمن تبويب النفقات الجارية.

ويلاحظ ايضا زيادة النفقات المقدرة لفصول الموازنة الجارية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ عن ما هو مقدر في موازنة ٢٠٢١ وعلى النحو الاتي:-

١- زيادة النفقات المتعلقة بفصل تعويضات الموظفين بنسبة (٣١.٣%) في موازنة ٢٠٢٣ مقارنة بموازنة ٢٠٢١ ، ويشمل هذا الفصل (رواتب واجور – المكافات للمنتسبين – اجور المتعاقدين – اجور المحاضرات – اجور الامتحانات – اجور اللجان – المجازين دراسيا – اجور المستخدمين المحليين – الاعمال الاضافية التي تدفع لقاء بقاء الموظف بعد اوقات الدوام الرسمي – المخصصات – التأمين – مساهمة التقاعد الحكومية) .

٢- زيادة فصل المستلزمات الخدمية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ بنسبة (٣٦٣.١٩%) مقارنة بما هو عليه الحال في موازنة ٢٠٢١ والذي يشمل (نفقات السفر – نفقات الايفاد – نفقات الانتقال – النشر والاعلان – ايجار المباني والاراضي – ايجار مكائن ومعدات ووسائط نقل – الترفيه الرسمي، والمقصود به الضيافة والاحتفالات والمناسبات – البريد – الاتصالات والبرق – اجور الخبراء الاستشاريين – اجور الخدمات الامنية – المساهمة في كلفة انتاج النفط الخام المصدر – ايجار الصناديق لدى المصارف – المؤتمرات والندوات – الطبع – الاشتراك في الدورات التدريبية - مسح وتحديد الاراضي – نقل الشهود – تنظيف الدائرة – التعضيد والترجمة والتاليف – اجور الخدمات المصرفية – اجور الانتساب الى المؤسسات العلمية – طبع الطوابع المالية – الدعاية – وسم المصوغات – اجور حراس حماية المنشات – خدمات اخرى متنوعة – تنظيف المدن) .

٣- زيادة فصل المستلزمات السلعية بنسبة (٥٤.٢٧%) مقارنة بموازنة ٢٠٢١ وهذا الفصل يشمل على (القرطاسية والمطبوعات – الكتب والمجلات – الماء والمجاري - الكهرباء – الوقود – الملابس – الاغذية – مواد المكافحة والوقاية – المواد واللوازم المختبرية والطبية والمدرسية وغيرها – تجهيزات المرضى – الكتب المدرسية – الادوية – التجهيزات واللوازم الرياضية – علف الحيوانات – القرطاسية ولوازم الطلاب – الاسلحة والاعتدة العسكرية – افلام روائية وتسجيلية – الالات الحاسبة – الالات الطابعة – اجور التصوير والميكروفلم – اجهزة مكتبية صغيرة اخرى) .

٤- زيادة فصل الالتزامات والمساهمات والمساعدات الخارجية بنسبة (٨٠.٤٠%) مقارنة بسنة ٢٠٢١ والذي يشمل على (المساهمات الدولية – المساهمات العربية – المساعدات العربية – المساعدات الاجنبية) .

٥- زيادة فصل البرامج الخاصة بنسبة (٦٨.٥٥%) مقارنة بسنة ٢٠٢١ ، حيث تحصر التخصيصات التي تعتمد في هذا الفصل بالبرامج ذات الطبيعة المؤقتة والتي لا يستوجب تنفيذها تشكيل وحدة مستقلة .

ب-التصنيف الاداري لاجمالي النفقات العامة بشقيها اجمالي الجارية والرأسمالية حسب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة:

جدول (٢) مقارنة اجمالي النفقات العامة حسب الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة وفقا للتصنيف الاداري في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢١:-

ت	المؤسسة	اجمالي النفقات المصادق عليها في قانون موازنة ٢٠٢١ (الف دينار) (١)	الاهمية النسبية %	اجمالي النفقات المقدرة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (الف دينار) (٢)	الاهمية النسبية %	نسبة التغير% ١/٢
١	مجلس النواب	٢٨٨,٦٩٨,٣١٦	٠.٢٢٢	٤١٨,٨٧٢,٥٦٧	٠.٢١٠	٤٥.٠٩
٢	الهيئة الوطنية للمسائلة والعدالة	٢٥,٧٠٩,٩٧٢	٠.٠٢٠	٢٩,٧٢٣,١٢٨	٠.٠١٥	١٥.٦١
٣	هيئة دعاوي الملكية	٣٦,٨٧٤,١١٧	٠.٠٢٨	٦٠,٦٨٦,٣٢١	٠.٠٣٠	٦٤.٥٨
٤	ديوان الرقابة المالية	٨٤,٤٧٦,٥٤٧	٠.٠٦٥	١١١,٤٣٢,٠٥٢	٠.٠٥٦	٣١.٩١
٥	هيئة النزاهة العامة	٨١,١٦٧,١٨٨	٠.٠٦٢	١١٢,٨٦٣,٧٦٨	٠.٠٥٧	٣٩.٠٥
٦	المفوضية العليا لحقوق الانسان	٣١,٦٥٥,٦٧٠	٠.٠٢٤	٣٥,٤٥٣,٥٩٩	٠.٠١٨	١٢.٠٠
٧	مجلس الخدمة العامة الاتحادي	٨,٢٤٠,٩٧٢	٠.٠٠٦	٥٩,٢٠١,٦٠٢	٠.٠٣٠	٦١٨.٣٨
٨	رئاسة الجمهورية	٦٠,١٧٢,٤٣٧	٠.٠٤٦	٩٤,٢٠٠,٠٠٠	٠.٠٤٧	٥٦.٥٥
٩	المجمع العلمي	٢,٩٥٠,٣٢٠	٠.٠٠٢	٦,٠٤٣,٦٦٣	٠.٠٠٣	١٠٤.٨٥
١٠	امانة مجلس الوزراء	١٥٥,٨٠٣,٠٣٩	٠.١٢٠	٩٢٠,٣٤٨,٢٤٩	٠.٤٦٢	٤٩٠.٧١
١١	رئاسة مجلس الوزراء	٧٩٠,٣٩٦,٠١٩	٠.٦٠٨	١,٢٢٨,٢٤٢,٩٣٤	٠.٦١٧	٥٥.٤٠
١٢	مجلس الامن الوطني	٢٨٨,٩٧١,٩٢٥	٠.٢٢٢	٤٠١,٢٣٧,١٨٦	٠.٢٠٢	٣٨.٨٥
١٣	الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة	٢,٦٥٩,٥١٧	٠.٠٠٢	٣,١٠٣,٧٨٦	٠.٠٠٢	١٦.٧٠
١٤	ديوان الوقف الشيعي	٧٤٢,٧٨٦,٢٨٢	٠.٥٧١	١,٤٥٩,٩٥٣,٦٦٠	٠.٧٣٤	٩٦.٥٥
١٥	ديوان الوقف السني	٣٥٩,٣٩٧,٨٣٤	٠.٢٧٦	٤٣٩,٩٦٥,٥٦٠	٠.٢٢١	٢٢.٤٢

ت	المؤسسة	اجمالي النفقات المصادق عليها في قانون موازنة ٢٠٢١ (الف دينار) (١)	الاهمية النسبية %	اجمالي النفقات المقدرة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (الف دينار) (٢)	الاهمية النسبية %	نسبة التغير% ١/٢
١٦	ديوان اوقاف اوقاف الديانات المسيحية والايزيدية والصابئة المندائيين	٩,٠٣٣,٩٢٦	٠.٠٠٧	١٣,٣٧٨,٦٩٦	٠.٠٠٧	٤٨.٠٩
١٧	جهاز المخابرات الوطني العراقي	٢٨٠,٧٩٧,٣٧٥	٠.٢١٦	٣٠٧,٥٤٢,٧٩٨	٠.١٥٥	٩.٥٢
١٨	الهيئة الوطنية للاستثمار	٦٨,٩٤٠,٩٣٧	٠.٠٥٣	١٤,١٣٩,٧٣٥	٠.٠٠٧	-٧٩.٤٩
١٩	كلية الامام الاعظم (رحمة الله) الجامعة	٢١,٩٨٣,٤٩٤	٠.٠١٧	٢٩,٠٥٣,٤٧٥	٠.٠١٥	٣٢.١٦
٢٠	كلية الامام الكاظم(عليه السلام) للعلوم الاسلامية الجامعة	١٨,٢٣٤,٢٣٨	٠.٠١٤	٢٧,٩٣٤,٣٨٩	٠.٠١٤	٥٣.٢٠
٢١	مؤسسة الشهداء	١٣٦,٦٦٧,٦٥٦	٠.١٠٥	٣٥٤,٤٦٣,٩٥٣	٠.١٧٨	١٥٩.٣٦
٢٢	مؤسسة السجناء السياسيين	٥٧,٤١٤,٤٧٨	٠.٠٤٤	١٣٠,٨٢٥,٢٤٤	٠.٠٦٦	١٢٧.٨٦
٢٣	جهاز مكافحة الارهاب	٦٠٣,١٩٨,٤٦٤	٠.٤٦٤	٧٩٧,٨٥٣,٧١٩	٠.٤٠١	٣٢.٢٧
٢٤	هيئة المنافذ الحدودية	٤٥,١٨٠,٦٩٩	٠.٠٣٥	٩٨,٧٩٣,٢٣٠	٠.٠٥٠	١١٨.٦٦
٢٥	هيئة الحشد الشعبي	٣,٢٩٤,٤٥٥,٤٨٣	٢.٥٣٤	٣,٧٤٣,٧٠٣,٢٩٠	١.٨٨١	١٣.٦٤
٢٦	سلطة الطيران المدني	١٢٣,٥٠٥,٨٩١	٠.٠٩٥	٤٠٨,٦٣٨,٩٢٠	٠.٢٠٥	٢٣٠.٨٧
٢٧	هيئة التصنيع الحربي	٣٨,٢٤٠,٩٧٢	٠.٠٢٩	٧٥,٢٤٥,١١٢	٠.٠٣٨	٩٦.٧٧
٢٨	صندوق استرداد اموال العراق	١٥,٠٤٠,٠٥٠	٠.٠١٢	١٤,٩٦٠,٠٥٠	٠.٠٠٨	-٠.٥٣
٢٩	هيئة الطاقة الذرية		٠.٠٠٠	٣٦,٠٢٠,٠٠٠	٠.٠١٨	-
٣٠	الخارجية	٤٤٢,٧٠١,١٨٧	٠.٣٤١	٨٣٧,٣١٨,١٧٧	٠.٤٢١	٨٩.١٤
٣١	الماليـة	٣٠,٥٨٢,٢٣٠,٢٧١	٢٣.٥٢٦	٣٩,٤١٨,٢٩٩,٣٦٧	١٩.٨٠٦	٢٨.٨٩
٣٢	الداخلية	١٠,٥٢٣,٨١١,٣٣٢	٨.٠٩٦	١٣,٨٨٧,٤٨٧,٩٦١	٦.٩٧٨	٣١.٩٦
٣٣	العمل والشؤون الاجتماعية	٤,٠٨٢,٢٣٥,٠٠٠	٣.١٤٠	٦,٠٢٠,٥٩٣,٢٤٤	٣.٠٢٥	٤٧.٤٨

ت	المؤسسة	اجمالي النفقات المصادق عليها في قانون موازنة ٢٠٢١ (الف دينار) (١)	الاهمية النسبية %	اجمالي النفقات المقدرة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (الف دينار) (٢)	الاهمية النسبية %	نسبة التغير% ١/٢
٣٤	الصحة والبيئة	٢,٧٤٨,٧٨٣,٠٨٢	٢.١١٥	١٠,١١٩,٢٠٠,٨٣٨	٥.٠٨٤	٢٦٨.١٣
٣٥	الدفاع	٧,٤٦٩,٢٠٥,٦٠٥	٥.٧٤٦	٩,٧٦٣,٧١٠,٦٢٥	٤.٩٠٦	٣٠.٧٢
٣٦	العدل	٩٤١,٤٣٠,٦٥٧	٠.٧٢٤	١,٠٠٠,٠٩٦,٤٥٧	٠.٥٠٣	٦.٢٣
٣٧	التربية	٢,١٦٢,٨٩٧,١٦٠	١.٦٦٤	١١,٨١٢,٦٧٩,٤٩٤	٥.٩٣٥	٤٤٦.١٥
٣٨	الشباب والرياضة	١٤٦,٣٦٩,١٦١	٠.١١٣	١٩٣,٩٢٧,٣١٦	٠.٠٩٧	٣٢.٤٩
٣٩	التجارة	٣,٤٤٧,٠٠٠,٠٠٠	٢.٦٥٢	٧,٢٣٦,٩٨٥,٦٩٦	٣.٦٣٦	١٠٩.٩٥
٤٠	الثقافة	١٨٩,٩١٦,٥٨٥	٠.١٤٦	٢٢٧,٧٩٢,٩٣٦	٠.١١٤	١٩.٩٤
٤١	النقل	١,٠٤٩,٠٤٧,٤٧٢	٠.٨٠٧	٢,٨٣٤,٠٦٧,٤٢٩	١.٤٢٤	١٧٠.١٦
٤٢	الاعمار والاسكان والبلديات العامة	١,٧٨٦,٠٠٠,٠٠٠	١.٣٧٤	٤,٩٦٠,٢٦٠,٩٣٦	٢.٤٩٢	١٧٧.٧٣
٤٣	الزراعة	٤١٨,٤٥٩,٩٩٩	٠.٣٢٢	١,٧١٣,٩٥٤,١٢٧	٠.٨٦١	٣٠٩.٥٩
٤٤	الموارد المائية	٥٤٧,٧٢٢,٣٤٤	٠.٤٢١	١,١٩٦,٠١٦,٢٧٨	٠.٦٠١	١١٨.٣٦
٤٥	النفط	١١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨.٨٤٧	٢٣,٥٠٨,٢٦١,٠٠٧	١١.٨١٢	١٠٤.٤٢
٤٦	التخطيط	٥٢٨,٦٥٨,٤٠٠	٠.٤٠٧	٤,١٩٤,٩٥٥,٦٧٥	٢.١٠٨	٦٩٣.٥١
٤٧	الصناعة والمعادن	١,٢٨٨,٢٢٠,٣١٢	٠.٩٩١	١,٣٢٨,٥٩٩,٨٧٧	٠.٦٦٨	٣.١٣
٤٨	التعليم العالي والبحث العلمي	٢,٤٢٣,٩٥٣,٥٣٤	١.٨٦٥	٣,١٦٠,٢١٢,٠٦٨	١.٥٨٨	٣٠.٣٧
٤٩	الكهرباء	١٠,٨٩٨,٠٨٦,٥٧٢	٨.٣٨٤	١٧,٧٢٣,٧٧٥,٩١٥	٨.٩٠٥	٦٢.٦٣
٥٠	الاتصالات	١٥,٣٩٦,٦١٣	٠.٠١٢	١٥٣,٨١٨,٣٧٤	٠.٠٧٧	٨٩٩.٠٤
٥١	المهجرين والمهاجرين	١١٤,٠٧٥,٦١٢	٠.٠٨٨	٣٥٦,٥٥٠,٠٩٢	٠.١٧٩	٢١٢.٥٦
٥٢	اقليم كردستان	١١,٤٨٢,٣٨٤,٩٤٠	٨.٨٣٣	١٦,٦٠٩,٦٣٩,١٦٢	٨.٣٤٦	٤٤.٦٥

ت	المؤسسة	اجمالي النفقات المصادق عليها في قانون موازنة ٢٠٢١ (الف دينار) (١)	الاهمية النسبية %	اجمالي النفقات المقدرة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (الف دينار) (٢)	الاهمية النسبية %	نسبة التغير% ١/٢
٥٣	المجالس المحلية في المحافظات	٥٣,٠٨٧,٠٠٠	٠.٠٤١	٦٠,٨٥٤,٣٨١	٠.٠٣١	١٤.٦٣
٥٤	الادارة العامة والمحلية في محافظة كركوك	٣٤٠,٧٢٥,٦٣٢	٠.٢٦٢	٢٧٥,٨٢٦,٢٧٥	٠.١٣٩	-١٩.٠٥
٥٥	هيئات الاستثمار في المحافظات	١٧,١١٧,٣٥٣	٠.٠١٣	١٨,٤٦٧,٣٩٠	٠.٠٠٩	٧.٨٩
٥٦	هيئة الاوراق المالية	٢,٥٥١,٤٩٠	٠.٠٠٢	٢,٥٤٨,٨٢٥	٠.٠٠١	-٠.١٠
٥٧	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠	٠.٢٠٨	٦٢٠,٩٥٨,٠٥٠	٠.٣١٢	١٢٩.٩٨
٥٨	صندوق اعمار محافظة ذي قار		٠.٠٠٠	١٩٩,٧٧٨,١٧٤	٠.١٠٠	#DIV/٠!
٥٩	محافظة البصرة	٢,٠٧٥,٢٨٥,٢٣٨	١.٥٩٦	٢,١٨١,٤١٨,٦٥٩	١.٠٩٦	٥.١١
٦٠	محافظة نينوى	٧٧٢,٢٩٣,٥٩٤	٠.٥٩٤	٦٠٤,٠٧٤,٥١٨	٠.٣٠٤	-٢١.٧٨
٦١	محافظة بغداد	٤,٠٠٩,٤٠٩,١٢٤	٣.٠٨٤	٩٨٣,٠٤٤,٦٦٣	٠.٤٩٤	-٧٥.٤٨
٦٢	محافظة ذي قار	١,٢٤٥,٦٩٧,٤١٦	٠.٩٥٨	٣٦٠,٨٢٤,٤٦٨	٠.١٨١	-٧١.٠٣
٦٣	محافظة ديالى	١,٠٦٣,٥٩٣,٥٥٦	٠.٨١٨	٢٩٠,٠٣٥,٩٥٣	٠.١٤٦	-٧٢.٧٣
٦٤	محافظة بابل	١,٤١٢,٩٠٥,٢٣٤	١.٠٨٧	٤٧٨,٦٠١,٩٨١	٠.٢٤٠	-٦٦.١٣
٦٥	محافظة الانبار	٧٢١,٦٣٧,٤٦٢	٠.٥٥٥	٤٦٩,٤٣١,٨٨٥	٠.٢٣٦	-٣٤.٩٥
٦٦	محافظة ميسان	٦٩٠,٥٧٥,٠٠٠	٠.٥٣١	٥٤٤,١٥٦,٤٤٩	٠.٢٧٣	-٢١.٢٠
٦٧	محافظة واسط	٨٠٢,٩٢٠,٠٠٠	٠.٦١٨	٢٩٨,٠٣١,٧٥٥	٠.١٥٠	-٦٢.٨٨
٦٨	محافظة النجف الاشرف	٩٣٩,٠٩٦,٠٠٠	٠.٧٢٢	٢١٧,٨٢٨,٢٨٠	٠.١٠٩	-٧٦.٨٠
٦٩	محافظة الديوانية	٨٦٣,٠٨٨,٠٠٠	٠.٦٦٤	٢٨٢,٨٣١,٢٦٧	٠.١٤٢	-٦٧.٢٣
٧٠	محافظة المثنى	٥٠٢,١٠٥,٠٠٠	٠.٣٨٦	١٧٨,٧٨٢,٨٤٠	٠.٠٩٠	-٦٤.٣٩
٧١	محافظة كربلاء المقدسة	٨١٤,٠٣٦,٨٤٩	٠.٦٢٦	١٩٥,٨٧١,٤٣٣	٠.٠٩٨	-٧٥.٩٤

ت	المؤسسة	اجمالي النفقات المصادق عليها في قانون موازنة ٢٠٢١ (الف دينار) (١)	الاهمية النسبية %	اجمالي النفقات المقدرة في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ (الف دينار) (٢)	الاهمية النسبية %	نسبة التغير% ١/٢
٧٢	محافظة صلاح الدين	٤٥١,٠٩٠,٥٢٣	٠.٣٤٧	٣٢٣,٦٦٢,٣٧٧	٠.١٦٣	-٢٨.٢٥
٧٣	مجلس الدولة	٧,٩٥٥,١٦٤	٠.٠٠٦	٨,٤٦٧,٨٢٩	٠.٠٠٤	٦.٤٤
٧٤	مجلس القضاء الاعلى	٤٦٨,٨٠٠,٠٠٠	٠.٣٦١	٧١٤,٨٨٦,٣٤٧	٠.٣٥٩	٥٢.٤٩
٧٥	المحكمة الاتحادية العليا	٥,٨٠٠,٠٠٠	٠.٠٠٤	١٥,١٥٣,٩٥٠	٠.٠٠٨	١٦١.٢٨
٧٦	الهيئة العراقية لمراقبة تخصيص الايرادات الاتحادية	٢,٠٠٠,٠٠٠	٠.٠٠٢	٤,٤٩٠,١٧٧	٠.٠٠٢	١٢٤.٥١
المجموع		١٢٩,٩٩٣,٠٠٩,٢٩١	١٠٠	١٩٩,٠٢٢,١١١,٦٦٣	١٠٠	٥٣.١٠

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) المتضمن مقارنة اجمالي النفقات العامة (الجارية والرأسمالية) للوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة بين موازنة ٢٠٢١ ومشروع موازنة ٢٠٢٣، انه في مشروع موازنة ٢٠٢٣ قد تم مراعاة اهم الاولويات التي جاءت ضمن البرنامج الحكومي، التي سنبين اهمها في النقاط الاتية:-

١- يتبين عند مقارنة اجمالي النفقات المقدرة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ مع النفقات المصادق عليها لهذه الوزارات في قانون موازنة ٢٠٢١، بان هذه النفقات قد زادت من (٤,٠٨٢,٢٣٥,٠٠٠) الف دينار عام ٢٠٢١ الى (٦,٠٢٠,٥٩٣,٢٤٤) الف دينار عام ٢٠٢٣، اي بنسبة زيادة بلغت (٤٧.٤٨%) ، وهذا يؤكد التزام الحكومة بتنفيذ جزئي لما جاء في الفقرة المتعلقة بالتخفيف من الاثار التي تلحق بالفقراء من بيئة الكساد التي تحكم النفقات العامة ومعدلات البطالة والفقر المرتفعة كما ورد في بيان الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣وذلك بزيادة مخصصات الرعاية الاجتماعية، ولم تراعي ما استهدفه البرنامج الحكومي الطموح في حل مسألة المحرومية والتخفيف من الفقر في المحافظات التي تعاني من ارتفاع هذه النسبة، وذلك بزيادة التخصيصات المالية لتلك المحافظات للنهوض بواقعها الاقتصادي والاجتماعي، بل على العكس يلاحظ تخفيض التخصيصات المالية المقدرة لتلك المحافظات والذي قد يكون السبب الاساس فيه هو نقل الصلاحيات وفك الارتباط في العديد من المديريات مثل مديريات التربية والصحة من المحافظات الى المركز (وهذا ما تعكس نسب التغير السالبة)، وعلى الرغم من انشاء صندوق الاعمار للمحافظات الاشد فقراً ضمن تخصيصات وزارة التخطيط بمبلغ قدره (٥٠٠) مليار دينار، والذي لا يفي بمتطلبات النهوض بالواقع الصحي والخدمي والاجتماعي لهذه المحافظات.

٢-جاء ضمن اولويات البرنامج الحكومي اعطاء اهمية كبيرة لقطاعي الصحة والبيئة لما لهذين القطاعين من تماس مباشر بحياة المواطنين، وهذا يظهر بشكل واضح من خلال الزيادة الكبيرة التي نالتها التخصيصات المالية لوزارتي الصحة والبيئة في مشروع قانون موازنة، فقد زادت هذه النفقات من (٢,٧٤٨,٧٨٣,٠٨٢) الف دينار في موازنة ٢٠٢١ الى (١٠,١١٩,٢٠٠,٨٣٨) الف دينار في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣، اي بنسبة زيادة بلغت (٢٦٨.١٣%).

وهنا نريد ان نوضح بان وزارة الصحة ووزارة البيئة كانتا مدمجتين في قانون موازنة ٢٠٢١، وقد تم فصلهما في مشروع موازنة ٢٠٢٣، لهذا دمجنا نفقات كلا الوزارتين في هذا التقرير، فقط للمقارنة ليس الا.

٣- يلاحظ من خلال الزيادة الكبيرة في النفقات المقدرة لاجمالي نفقات وزارة الاعمار والاسكان في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ البالغة (٣,١٧٤,٢٦٠,٩٣٦) الف دينار عند مقارنها مع موازنة ٢٠٢١، بنسبة زيادة تبلغ (١٧٧.٧٣%)، بان الحكومة تسير في المسار الصحيح الذي حددته في برنامجها من خلال اهتمامها بالمشاريع الخدمية المهمة كمشروع تحلية مياه البحر في البصرة.

٤- عند مقارنة اجمالي النفقات المقدرة لوزارة الكهرباء في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ وما جاء لهذه الوزارة من تخصيصات في قانون موازنة ٢٠٢١، يلاحظ زيادة هذه النفقات من (١٠,٨٩٨,٠٨٦,٥٧٢) الف دينار عام ٢٠٢١ الى (١٧,٧٢٣,٧٧٥,٩١٥) الف دينار عام ٢٠٢٣، وبنسبة زيادة بلغت (٦٢.٦٣%)، وهذا يعكس توجه البرنامج الحكومي للنهوض بواقع قطاع الطاقة الكهربائية وتحسينها .

٥- لم ينصف مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ قطاع التعليم، فقد زادت النفقات المخصصة لهذا القطاع من (٢,٤٢٣,٩٥٣,٥٣٤) الف دينار عام ٢٠٢١الى (٣,١٦٠,٢١٢,٠٦٨) الف دينار عام ٢٠٢٣ اي بمقدار (٧٣٦,٢٥٨,٥٣٤) الف دينار، واغلب هذه الزيادة كانت للنفقات الجارية على حساب النفقات الرأسمالية، في حين ان التوجه العام للبرنامج الحكومي يذهب باتجاه تحسين جودة التعليم وتوفير البنى التحتية الازمة والضرورية للنهوض بواقع التعليم العالي والبحث العلمي.

٦- اجمالي النفقات المقدرة لوزارة التربية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ بلغت (٢,١٦٢,٨٩٧,١٦٠) الف دينار، بزيادة مقدارها (٩,٦٤٩,٧٨٢,٣٣٤) الف دينار عما هو مخصص في موازنة ٢٠٢١ وبنسبة زيادة بلغت (٤٤٦.١٥%)، ولكن النسبة الاكبر من هذه الزيادة جاءت للموازنة الجارية على حساب الموازنة الرأسمالية، وهذا يدل على ضعف اهتمام الحكومة بمشاريع تطوير وبناء المدارس وتطوير البنى التحتية الاساسية وسد النقص الكبير الحاصل فيها.

ثالثا:- مقارنة تخصيصات النفقات الجارية والاستثمارية لبعض الوزارات الخدمية في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢١:-

جدول (٣) يوضح معدل التغير السنوي في النفقات المخصصة لعدد من الوزارات الخدمية في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢١ .

الوزارات	إجمالي النفقات الجارية (الف دينار)				إجمالي النفقات الرأسمالية (الف دينار)			
	٢٠٢١ (١)	٢٠٢٣ (٢)	مقدار التغير (+،-) ١/٢	نسبة التغير ١/٢ %	٢٠٢١ (١)	٢٠٢٣ (٢)	مقدار التغير (+،-) ١/٢	نسبة التغير ١/٢ %
العمل والشؤون الاجتماعية	٤,٠٠٧,٤٥٥,٠٠٠	٦,٠١٠,٧٠٥,٢٤٤	٢,٠٠٣,٢٥٠,٢٤٤	٤٩.٩٩	٧٤,٧٨٠,٠٠٠	٩,٨٨٨,٠٠٠	-٦٤,٨٩٢,٠٠٠	-٨٦.٧٨
الصحة والبيئة	اجمالي الصحة والبيئة ٢,٣١٤,٧٨١,٨٦٢	اجمالي:٩,١٦٧,٩٤٤,٤٠٦ الصحة:٩,٠٩٦,٥٠١,٥٨٨ البيئة :٧١,٤٤٢,٨١٨	اجمالي الصحة والبيئة ٦,٨٥٣,١٦٢,٥٤٤	اجمالي الصحة والبيئة ٢٩٦.٠٦	اجمالي الصحة والبيئة ٤٣٤,٠٠١,٢٢٠	اجمالي:٩٥١,٢٥٦,٤٣٢ الصحة:٩١٠,٦٧٦,٦٦٤ البيئة:٤٠٥٧٩٧٦٨	اجمالي الصحة والبيئة ٥١٧,٢٥٥,٢١٢	اجمالي الصحة والبيئة ١١٩.١٨
التربية	١,٩٩٠,٦٣٧,٠٠٠	١١,٥٧٩,١٥١,٤٤٢	٩,٥٨٨,٥١٤,٤٤٢	٤٨١.٦٨	١٧٢,٢٦٠,١٦٠	٢٣٣,٥٢٨,٠٥٢	٦١,٢٦٧,٨٩٢	٣٥.٥٧
التعليم العالي والبحث العلمي	٢,٣١٢,٣٠٠,٠٠٠	٢,٨٨٥,٧٦١,٣٦٨	٥٧٣,٤٦١,٣٦٨	٢٤.٨٠	١١١,٦٥٣,٥٣٤	٢٧٤,٤٥٠,٧٠٠	١٦٢,٧٩٧,١٦٦	١٤٥.٨١
الاعمار والاسكان والبلديات	٤٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٧٥,٨٥٣,٩٣٦	٧٧٥,٨٥٣,٩٣٦	١٩٣.٩٦	١,٣٨٦,٠٠٠,٠٠٠	٣,٧٨٤,٤٠٧,٠٠٠	٢,٣٩٨,٤٠٧,٠٠٠	١٧٣.٠٥
الزراعة	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٢١٩,١١٦,٣٦٢	٨٤٤,١١٦,٣٦٢	٢٢٥.١٠	٤٣,٤٥٩,٩٩٩	٤٩٤,٨٣٧,٧٦٥	٤٥١,٣٧٧,٧٦٦	١٠٣٨.٦١
الموارد المائية	٢٨٨,٤٠٩,٣٤٤	٥٦٦,٤٣٠,١٤٤	٢٧٨,٠٢٠,٨٠٠	٩٦.٤٠	٢٥٩,٣١٣,٠٠٠	٦٢٩,٥٨٦,١٣٤	٣٧٠,٢٧٣,١٣٤	١٤٢.٧٩
النقل	١٠١,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٧٦٧,٤٢٩	-٢٠,٢٣٢,٥٧١	-٢٠.٠٣	٩٤٨,٠٤٧,٤٧٢	٢,٧٥٣,٣٠٠,٠٠٠	١,٨٠٥,٢٥٢,٥٢٨	١٩٠.٤٢
النفط	١,٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٤٨٢,٦٩٥,٠٠٧	٥,٩٨٢,٦٩٥,٠٠٧	٣٩٨.٨٥	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٦,٠٢٥,٥٦٦,٠٠٠	٦,٠٢٥,٥٦٦,٠٠٠	٦٠.٢٦
الدفاع	٦,٣١١,٠٠٠,٠٠٠	٧,٨٣٧,١٠٧,٠٧٩	١,٥٢٦,١٠٧,٠٧٩	٢٤.١٨	١,١٥٨,٢٠٥,٦٠٥	١,٩٢٦,٦٠٣,٥٤٦	٧٦٨,٣٩٧,٩٤١	٦٦.٣٤

الوزارات	إجمالي النفقات الجارية				إجمالي النفقات الرأسمالية			
	٢٠٢١ (١)	٢٠٢٣ (٢)	مقدار التغير (+،-) ١/٢	نسبة التغير % ١/٢	٢٠٢١ (١)	٢٠٢٣ (٢)	مقدار التغير (+،-) ١/٢	نسبة التغير % ١/٢
الداخلية	١٠,٢٢٤,٤١٥,٨٢١	١٢,٩٧٥,٨٣٦,٣٩٦	٢,٧٥١,٤٢٠,٥٧٥	٢٦.٩١	٢٩٩,٣٩٥,٥١١	٩١١,٦٥١,٥٦٥	٦١٢,٢٥٦,٠٥٤	٢٠٤.٥٠
الكهرباء	٨,٧٧٧,٨٠٠,٠٠٠	١١,٦١٠,٢١٠,٢١٣	٢,٨٣٢,٤١٠,٢١٣	٣٢.٢٧	٢,١٢٠,٢٨٦,٥٧٢	٦,١١٣,٥٦٥,٧٠٢	٣,٩٩٣,٢٧٩,١٣٠	١٨٨.٣٤
التجارة	٣,٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٧,٢١٩,٣٩٠,٦٩٦	٣,٧٩٩,٣٩٠,٦٩٦	١١١.٠٩	٢٧,٠٠٠,٠٠٠	١٧,٥٩٥,٠٠٠	-٩,٤٠٥,٠٠٠	-٣٤.٨٣
الصناعة	١,١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١,١٤٥,٠٢٤,٥٢٧	٢٥,٠٢٤,٥٢٧	٢.٢٣	١٦٨,٢٢٠,٣١٢	١٨٣,٥٧٥,٣٥٠	١٥,٣٥٥,٠٣٨	٩.١٣
الاتصالات	١٣,٤٧٦,٤٦٢	١٥١,٣٠٣,١٢٤	١٣٧,٨٢٦,٦٦٢	١٠٢٢.٧٢	١,٩٢٠,١٥١	٢,٥١٥,٢٥٠	٥٩٥,٠٩٩	٣٠.٩٩

ذكرنا في المحور الاول من هذا التقرير بان اجمالي تقديرات نفقات الموازنة الرأسمالية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ تشكل ما نسبته (٢٤.٩%) من اجمالي النفقات العامة، والتي كانت تشكل في موازنة ٢٠٢١ بنسبة (٢٢.٤%) من اجمالي النفقات، هذا يدل على ان الحكومة لم تلتزم بما تناوله المنهاج الحكومي من اعادة هيكلة الموازنة العامة وادارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة، لتلبية احتياجات تلك المحافظات لمزيد من المشاريع الاستثمارية والتي من شأنها تحسين الخدمات المقدمة للمواطن.

من خلال الجدول رقم (٣) يمكن ان نبين الاتي:-

١- يلاحظ ان مقدار تغير النفقات الجارية في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ لبعض الوزارات عما هو موجود في قانون موازنة ٢٠٢١ كان تغيراً كبيراً نسبياً، فقد بلغ مقدار التغير في النفقات الجارية لوزارتي الصحة والبيئة (٦,٨٥٣,١٦٢,٥٤٤) الف دينار ، وهذه الزيادة جاءت تنفيذاً لاولويات المنهاج الحكومي المتعلق بتطوير الخدمات الطبية المقدمة للمواطن، كذلك الحال مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة التربية ووزارة الكهرباء ووزارة النفط، وان كانت تذهب بعضها لصالح النفقات الجارية على حساب النفقات الاستثمارية.

٢-عند مقارنة النفقات (الجارية او الرأسمالية) بين مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢١، يلاحظ ان اغلب الوزارات قد نالها جانب من الزيادة ، وان كانت بشكل متفاوت من وزارة الى اخرى ومن نفقة الى اخرى، ولكن الملاحظ ان مقدار الزيادة في مبلغ التخصيصات رغم حجمهُ الصغير، الا انه عند حساب نسبة التغير يظهر التغير فيه كبيراً، فعلى سبيل المثال تقديرات النفقات الرأسمالية لوزارة التربية قد زادت في مشروع قانون موازنة ٢٠٢٣ بنسبة (٣٥%) عن النفقات الرأسمالية المصادق عليها لعام ٢٠٢١، وقد يعتبر البعض ان هذه النسبة مقبولة، لكون مقدار التغير يبلغ (٦١,٢٦٧,٨٩٢) الف دينار ، ولكن هذا المبلغ يعتبر قليل نسبياً اذا ما تم مقارنتهُ مع حجم الطلب المتزايد لبناء المزيد من المدارس لاحتواء العدد المتزايد من الطلاب.

ومما تقدم يمكن لنا تأشير بعض النقاط التي تتعلق بهيكل تقديرات النفقات العامة في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات (٢٠٢٣ و٢٠٢٤ و٢٠٢٥) كما موضح في ادناه:

١-أن تقسيمات النفقات في مشروع قانون الموازنة العامة للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) تشير الى ان النفقات الرأسمالية تتضمن الانفاق الاستثماري من طرقه المختلفة والنفقات الرأسمالية بما فيها النفقات الرأسمالية الجارية (التي تعرف بالموجودات غير المالية)، في حين ان التقسيمات الواردة ضمن احكام قانون الإدارة المالية رقم (٦) لسنة ٢٠١٩ المعدل تبين ان النفقات الرأسمالية هي المبالغ التي ترد ضمن تبويب النفقات الجارية، لذلك فإن هذا الاختلاف الحاصل في التبويب يُصعبُ عملية تحليل توجهات الانفاق في الموازنة العامة ويخلق نوع من التداخل غير المبرر ، وفي ذات الوقت يصعب عملية الرقابة على متابعة تنفيذ الموازنة.

٢- إن التحسن الحاصل في إجمالي النفقات الرأسمالية الذي تعكسه الأهمية النسبية للنفقات الرأسمالية (رأسمالية+ إنفاق استثماري) من اجمالي النفقات في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣ مقارنةً بما هو عليه الحال في موازنة ٢٠٢١ وان كان سائر نحو زيادة مبالغ الانفاق الاستثماري، الا انه لا يوازي طموح البرنامج الحكومي في جميع محاوره، لاسيما في القطاعات الإنتاجية والاستراتيجية، والذي يهدف الى توسيع قاعدة الانفاق الاستثماري في المجالات والأنشطة الإنتاجية والاستراتيجية المولدة للقيمة المضافة مقابل ترشيد الانفاق الاستهلاكي غير الضروري.

٣-إن زيادة نفقات المديونية (مبالغ أقساط الدين الداخلي والخارجي)، فضلاً عن زيادة الانفاق الاستثماري الممول عن طريق القروض الأجنبية من اجمالي النفقات الرأسمالية في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥)، مقارنةً بما هو عليه الحال في موازنة ٢٠٢١، يعطي مؤشراً على نمو الدين العام واتجاه الاقتصاد العراقي نحو مزيدا من الدين وما له من آثار سلبية على قدرة الاقتصاد على سداد الدين والتزاماته، فضلاً عن تأثيرات الدين على التصنيف الائتماني للعراق.

٤- إن محاور البرنامج الحكومي تضمنت توجهات طموحة للنهوض بواقع القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، الا ان مؤشرات الانفاق والتخصيصات الموجهة نحو هذين القطاعين الواردة في مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) لا تعكس الجدية والرغبة الحقيقية في توفير إمكانيات كافية للقيام بنهضة حقيقية شاملة، وثورة اصلاح مدروسة للسياسات المعتمدة في هذين القطاعين، من أجل تعزيز دورهما في عملية التنمية، وإصلاح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وتنويع موارد الموازنة، لاسيما أنهما يمثلان الدوافع الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل، وتنوع الاقتصاد وتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية،

٥-ورد في الجدول (ب) الباب (٩) من مشروع قانون الموازنة [٣]تسمية الصحة والبيئة (وهي تدل على ان التخصيصات المبوبة تخص الوزارتين) في حين جاء في الباب(٣٢) تسمية البيئة (وهي تدل على تخصيصات وزارة الصحة وتؤكد انشطار الوزارتين) لذا لابد من الالتفات لذلك وتصحيح التسمية.

[٣]- في الورقة التي تم اعدادها من قبل قسم بحوث الموازنة الموسومة بعنوان " ملاحظات حول قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥) تم ذكر جملة من الملاحظات حول بعض مواد القانون المتعلقة بشأن تبويب النفقات يمكن الرجوع اليها وإعادة النظر فيها.

المصادر:-

١- مشروع قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات ٢٠٢٣و٢٠٢٤و٢٠٢٥.
٢- الوقائع العراقية، " بيان تصحيح صادر عن رئاسة ديوان رئاسة الجمهورية بشأن قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (٢٣) لسنة ٢٠٢١" العدد ٤٦٣٦ حزيران ٢٠٢١.
٣- قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق رقم (٢٣) للسنة المالية ٢٠٢١ .
٤- بيان الموازنة الاتحادية لسنة ٢٠٢٣ .

المحتويات:-

ملخص تنفيذي.....١

اولا:- اجمالي النفقات العامة (الجارية والاستثمارية) في مشروع قانون الموازنة لعام ٢٠٢٣.....٢

ثانيا- مقارنة تقديرات النفقات في مشروع الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ بالنفقات

المصادق عليها في قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٢١.....٤

ثالثا:- مقارنة تخصيصات النفقات الجارية والاستثمارية لبعض الوزارات الخدمية في مشروع

الموازنة العامة لعام ٢٠٢٣ وقانون موازنة ٢٠٢١.....١٢

المصادر.....١٦

المحتويات.....١٧